الأمم المتحدة

A/RES/76/195

الجمعية العامة

Distr.: General
10 January 2022

الدورة السادسة والسبعون

البند 18 (هـ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

قرار اتخذته الجمعية العامة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/76/531/Add.5، الفقرة 7)]

195/76 - الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قراراتها 189/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015، و 206/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، و 205/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية

الرجاء إعادة استعمال الورق

المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى أن خطة عام 2030 تحدد، في جملة أمور، سياسات يتوخى من اعتمادها وتنفيذها التوسّع في الشمول المالي، وأن خطة عمل أديس أبابا تسعى، في جملة أمور، إلى كفالة أن تدعم البيئتان السياساتية والتنظيمية استقرار السوق المالية وسلامتها، وتعزيز الشمول المالي بصورة متوازنة مع توفير الحماية المناسبة للمستهلك، بغية تعزيز الإلمام بالأمور المالية وتطوير القدرات في البلدان النامية، وإتاحة الخدمات المالية الرسمية للجميع على نحو كامل وعلى قدم المساواة وبشكل يساهم في حشد الموارد المحلية لصالح الاستثمار العام والخاص في الاقتصاد ولتكوين رأس المال، وفي زيادة توافر الخدمات المالية بطرق تستحث نمو المشاريع وخلق الوظائف وتحفز الاقتصاد، ويدمج المزيد من الناس والمشاريع التجارية في الاقتصاد الرسمي بسبل تحفز النمو الاقتصادي، وتزيد من الشفافية والمساءلة، وتساهم في زيادة تحصيل الضرائب،

وإذ تشدد على أهمية الشمول في النظام المالي الدولي على جميع المستويات، وعلى أهمية اعتبار الشمول المالي هدفا من أهداف سياسات التنظيم المالي، بما يتفق والأولويات والتشريعات الوطنية،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتعزيز إمكانية الحصول، على نحو مناسب وميسور التكلفة ومستقر، على الائتمان والخدمات المالية الأخرى للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما مؤسسات الأعمال ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، فضلا عن التدريب الملائم لتنمية المهارات للجميع، ولا سيما الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والنساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومباشرو الأعمال الحرة،

وإذ تقر بأن تعزيز النظم والخدمات المالية الرسمية المصحوبة بأطر تنظيمية مُحكمة تستند إلى تقييم المخاطر وتشمل جميع أشكال الوساطة المالية، حسب الاقتضاء، إضافة إلى سيادة القانون والمؤسسات الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع، يساهم في إيجاد نظم مالية شاملة وفي مكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة على نحو فعال وشامل،

وإذ تسلّم بقيمة ومبادئ التواصل بين أصحاب المصلحة المتعددين، وكذلك فيما يتعلق بوضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي، وبأن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والموارد والمعارف والقدرات الإبداعية الموجودة لدى القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية والخيرية والمؤسسات والبرلمانات والسلطات المحلية والمتطوعين وأصحاب المصلحة الآخرين سيكون لها دورٌ مهم في حشد المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتبادلها، وتكميل الجهود الحكومية، ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تسلّم أيضا بأن الكثير من الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة يتعرضون أكثر من غيرهم للاستبعاد من النظم المالية، وقد لا تتاح لهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية، أو قد يحجمون عن استخدامها،

وإذ تكرر تأكيد التعهّد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد إدراكها لحقيقة أن كرامة الإنسان أمرٌ أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها بالسعي للوصول أولا إلى من هم أشد بعداً عن الركب،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تسلّم بأن التكنولوجيات الرقمية ساعدت المجتمعات على التصدي لجائحة كوفيد-19، إذ خلقت فرصا جديدة تمكّن الخدمات المالية الرقمية من تسريع وتعزيز الشمول المالي في ظل تدابير التباعد الاجتماعي والاحتواء، ومن توسيع نطاق استخدام تلك الخدمات بقدر كبير، وتحفيز تغييرات دائمة في جميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك أسواق العمل، والتجارة الإلكترونية والخدمات المالية، وإذ تلاحظ ببالغ القلق الحواجز التي تشكلها الفجوة الرقمية وأثرها على ضمان الشمول المالي، وإذ تشدد على أهمية سد الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها من أجل ضمان توسيع نطاق الشمول المالي في المجتمعات، وتحسين الإلمام بالأمور المالية الرقمية وحماية المستهلك، والتمكين من الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي والقضاء على الفقر لمن يصعب الوصول إليهم، خاصة في المناطق الريفية والمناطق النائية، من أجل إفادة أفقر الناس وأكثرهم ضعفا، ولا سيما الشباب، وذوي الإعاقة، وكبار السن، والنساء، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والمزارعين، والمهاجرين وروّاد الأعمال،

1 - ***تشير*** إلى تضمين خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1] جملة أمور منها عدة غايات تتعلق بتشجيع الشمول المالي، وتشير أيضا إلى أن أهداف التنمية المستدامة وما يتصل بها من غايات تشكل مجموعة متكاملة وغير قابلة للتجزئة، تضفي التوازن على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتتطلع في هذا الصدد إلى تحقيقها؛

2 - ***تشير أيضا*** إلى تضمين خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[2] جملة أمور من بينها عدد من السياسات والإجراءات الرامية إلى كفالة بيئة سياساتية وتنظيمية تشجع الشمول المالي، وتتطلع في هذا الصدد إلى تنفيذها؛

(1) القرار 1/70.

(2) القرار 313/69، المرفق.

3 - ***تؤكد من جديد*** قرارها إيلاء الاعتبار، حسب الاقتضاء، لمسألة الشمول المالي ضمن الإطار الخاص بمتابعة واستعراض خطة عام 2030 وعملية متابعة خطة عمل أديس أبابا؛

4 - ***تحيط علما*** بالاعتبار الذي أُولِي لمسألة الشمول المالي في *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021*[3]، وتؤكد أنه على الرغم من حدوث تحسّن على صعيد الشمول المالي في السنوات الأخيرة، وهو ما يرجع بصورة كبيرة إلى النمو الذي شهدته العمليات المصرفية المنفّذة عبر الأجهزة المحمولة، لا تزال هناك فجوات كبيرة داخل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بينها، ولا يزال القلق يساورها إزاء وجود 1,7 بليون نسمة حول العالم عاجزين عن الحصول على الخدمات المالية الرسمية، وإزاء استمرار الفجوة بين الجنسين على صعيد الشمول المالي، رغم زيادة عدد النساء المالكات للحسابات؛

5 - ***تلاحظ*** أن الهواتف المحمولة يمكنها أن تواصل القيام بدور في تعزيز الشمول المالي، وتؤكد في هذا الصدد الحاجة إلى الاستثمارات اللازمة، بما في ذلك في البنى التحتية، مثل إمدادات الكهرباء والموصولية الشبكية التي يعوّل عليها، وكذلك في نظم الدفع وغير ذلك من أشكال البنى التحتية المالية، وتشجع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات سياساتية، وفقا للظروف والأولويات الوطنية؛

6 - ***تقر*** بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في تحديد ثغرات التمويل والمعوّقات المؤثرة، بما في ذلك افتقار المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى فرص الحصول على التمويل، وتلاحظ قيام 69 بلدا على الأقل باعتماد استراتيجيات للشمول المالي أو أنها بصدد إعدادها، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء على النظر في ما إذا كان من الملائم اعتماد واتباع استراتيجيات وطنية للشمول المالي واستراتيجيات مراعية للمنظور الجنساني، وإنهاء العوائق الهيكلية التي تعترض وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية، والتوسع في التعلم من الأقران وتبادل الخبرات وتنمية القدرات فيما بين البلدان والمناطق في هذا الشأن؛

7 - ***تسلّم*** بأن ما تولَّد عن التكنولوجيا الرقمية من ابتكارات في القطاع المالي قد أسهم إلى حد بعيد في الزيادة السريعة لإمكانيات الحصول على الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي، وإتاحة المجال لإحراز التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإظهار الآثار على كامل نطاق أهداف خطة عام 2030، على النحو المبين في *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021*، وتدعم اتخاذ إجراءات ملموسة للنهوض بالشمول المالي الرقمي وسدّ الفجوات الرقمية، بما فيها الفجوة الرقمية بين الجنسين، بين البلدان وداخل البلد الواحد، مع الحرص في الوقت ذاته على تحسين الممارسات المالية الرقمية المسؤولة وتعزيز الاستجابات التنظيمية، حسب الاقتضاء، من أجل حماية مصالح المستهلك والنزاهة المالية واستقرار النظام، التي يعزز كل منها الآخر، وهي كذلك عناصر تمكين لزيادة الإدماج المالي؛

8 - ***تسلّم أيضا*** بالأهمية المتنامية للأطراف الفاعلة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية وللأدوات والمنصات الجديدة الخاصة بهذه التكنولوجيا، بما في ذلك منصات الخدمات المصرفية المنفَّذة عبر الأجهزة المحمولة ومنصات إبرام المعاملات بين الأقران، التي أتاحت لملايين الناس إمكانية الحصول على الخدمات المالية ووفرت قنوات تستطيع الشركات الأصغر عن طريقها الحصول على رأسمال المخاطرة، فضلا عن إمكانات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في هذا الصدد، وتشجع في هذا السياق الحكومات والوكالات التنظيمية على استعراض وتعديل الأطر القانونية والتنظيمية، حسب الاقتضاء،

(3) منشورات الأمم المتحدة، 2021.

كي تستطيع التعامل مع المخاطر وتعظِّم المكاسب المرتبطة بهذه الأدوات الجديدة، وتدعو البلدان إلى أن تتبادل الخبرات وتشجّع التعلّم من الأقران في هذا المجال وتواصل تعزيز بناء القدرات في هذا الصدد؛

9 - ***تشجع*** استخدام التكنولوجيات والخدمات المالية الرقمية التي اكتسبت أهمية أكبر خلال فترة الجائحة ومكنت العديد من الأسر المعيشية والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الحصول على الخدمات المالية على الرغم من تدابير الإغلاق الشامل والتباعد الاجتماعي؛ وترى أن الشمول المالي الرقمي يرتبط بارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي وأن اعتماد المدفوعات الرقمية يتفق مع فكرة أن التكنولوجيات المالية يمكن أن تسهم في النمو والتنمية المستدامة وأن تؤدي من ثم دورا هاما في تخفيف الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 وتدعم التعافي؛ وتشجع الابتكار المالي ودوره في تحسين الشمول المالي وتعزيز فرص الحصول على فوائد الاقتصاد الرقمي الناشئ على نحو أكثر شمولا وإنصافا؛ وتقر باحتياجات أشد الناس فقرا والناس الذين يعيشون في أوضاع هشة، مع الإقرار بأهمية فرص الحصول على نحو أكثر شمولا وإنصافا على فوائد الاقتصاد الرقمي الناشئ، مع إتاحة بيئة مفتوحة وعادلة وغير تمييزية للأعمال التجارية؛ وتشجع الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، حسب الاقتضاء، على الصعد المحلي والإقليمي والدولي من أجل إتاحة إجراء تبادل للخبرات، وتعزيز تعلم الأقران في هذا المجال ومواصلة تعزيز بناء القدرات، وإمكانية حصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل والدعم، بما في ذلك المؤسسات التي تملكها وتديرها النساء؛

10 - ***تدعو*** إلى مواصلة استخدام التكنولوجيات المالية الرقمية في تقديم المساعدة الحكومية بطريقة فعالة وآمنة، مع مراعاة أن الخدمات المالية الرقمية أتاحت خلال جائحة كوفيد-19 إجراء معاملات غير تلامسية وغير نقدية؛ وأن الشمول المالي المتقدم ييسر النشر الفعال والسريع لتدابير الدعم الحكومية التي تعود بالفائدة على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والأشخاص، بمن فيهم أشد الناس فقرا وضعفا، الذين يتأثرون بشكل غير متناسب بالجائحة، مما يمكن بدوره الحكومات من توسيع نطاق استجاباتها لحالات الطوارئ لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي وأولئك الذين ليست لهم حسابات مصرفية، والعمل في الوقت نفسه كعامل مساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، وسد الفجوات في عدم المساواة، وإيجاد فرص العمل وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وتدعو في هذا الصدد إلى تعزيز المهارات الرقمية والبنية التحتية المالية الرقمية للتشجيع على تعاف مستدام وقادر على الصمود وشامل للجميع؛

11 - ***تقر*** بأن الافتقار إلى حماية مالية قوية للمستهلك قد يهدر المزايا المحفِّزة للنمو المنبثقة عن التوسّع في الشمول المالي أو ينتقص منها بشدة، وتؤكد في هذا الصدد أهمية توسيع نطاق العمل على تحسين الإلمام بالأمور المالية والرقمية والحماية الفعالة للمستهلك لصالح أشد الفئات فقراً وضعفاً، بما في ذلك للنساء والشباب وسكّان الريف والمهاجرين؛

12 - ***تقر أيضا*** بالجهود والإجراءات المتعلقة بالشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التي تنهض بها طائفةٌ واسعة من الجهات صاحبة المصلحة في إطار الشراكات فيما بينها، ومنها على سبيل المثال التحالف من أجل الشمول المالي، وتحالف أفضل من النقد، والداعية الخاصة للأمين العام المعنية بالتمويل الشامل من أجل التنمية، والشراكة العالمية للشمول المالي التابعة لمجموعة العشرين، وتحث هذه الجهات على التعاون بشكل شامل وشفاف مع الدول الأعضاء في عملها حتى تكفل تكميل مبادراتها لمنظومة الأمم المتحدة أو تعضيدها لها، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع

الإنتاجية، علاوة على اللجان الإقليمية، وتشجع تعزيز التنسيق والتعاون مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية؛

13 - ***تشجع*** المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء وجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، ومصارف التنمية الإقليمية والوطنية، والمؤسسات المالية المحلية، والاتحادات الائتمانية، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، والمنظمات غير الحكومية المعنية، حسب الاقتضاء، على مواصلة وضع برامج للإلمام بالأمور المالية والتثقيف المالي تشمل محورا للتركيز يتناول أثر التمويل على التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء، لكفالة اكتساب جميع الدارسين ما يلزمهم من المعارف والمهارات للتمكن من الحصول على الخدمات المالية، ولا سيما النساء والفتيات والمزارعون والعاملون في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛

14 - ***تشجع*** الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، حسب الاقتضاء، على القيام، في سياق شراكة عالمية متجددة ومعززة للتنمية المستدامة تقودها الحكومات، بتعزيز الجهود الرامية إلى خفض تكاليف المعاملات الخاصة بتحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة بحلول عام 2030 وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة بحلول عام 2030، مع مراعاة أنه لم يحدث إلا تحسّن محدود في عام 2020، وأن المتوسط العالمي يبلغ حوالي 6,5 في المائة، ودعم السلطات الوطنية في التصدي لأكبر العقبات التي تعوق استمرار تدفق التحويلات المالية، كاتجاه المصارف إلى الامتناع عن تقديم الخدمات، والعمل على توسيع نطاق الاستفادة من التحويلات المالية وزيادة حجمها، عبر قنوات منظمة وشفافة، وتُبرز في هذا الصدد الإمكانيات التي تتيحها خدمات التكنولوجيا المالية لتوفير قنوات بديلة وخفض تكاليف التحويلات؛

15 - ***تتطلع*** إلى مواصلة دراسة مسألة الشمول المالي في التقارير المقبلة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات عن موضوع تمويل التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء ووفقاً للولايات القائمة، وفي التقرير السنوي للأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإلى مواصلة دراسة الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة في سياق المنتدى الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2022 بشأن متابعة تمويل التنمية؛

16 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

17 - ***تقرر*** إدراج البند الفرعي المعنون "الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة" تحت البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي" في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين.

الجلسة العامة 54
17 كانون الأول/ديسمبر 2021